

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

قضية الخان الأحمر

مشروع الاقتلاع وتفاقُم الأبارتايد

تأليف
حسام شاكر

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية



قضية الخان الأحمر

مشروع الاقتلاع وتفاقُم الأبارتايد

تأليف:
حسام شاكر*

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

تشرين أول/أكتوبر 2018

* نبذة مركزة:

حسام شاكر | باحث ومؤلف، استشاري إعلامي، يعمل بين فيينا وبروكسيل. كاتب ومحلل في الشؤون الأوروبية والدولية وقضايا الاجتماع والمسائل الإعلامية. صدرت له كتب وبحوث في مجالات متعددة بما فيها القضية الفلسطينية. تُنشر مقالاته بانتظام بعدد من اللغات. يشرف على مشروعات وبرامج في الثقافة والتواصل والمعلومات على مستوى أوروبا.

الطبعة الأولى

2018 م – 1440 هـ

بيروت – لبنان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مؤسسة القدس الدولية

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

التصميم والإخراج الفنّي

آية قبلاوي

المحتويات

مقدمة

للخان الأحمر من اسمه نصيب، فهو بؤرة ملتهبة في موقع استراتيجي تستهدفه أطماع الاحتلال وتطارد قاطنيه بحملات الاقتلاع. وقد لا تُلحَظ في العالم الفسيح حالةٌ كهذه تتنزّل فيها سطوة العدوان المركّب بلا هوادة على مجموعة سكانية عزلاء وقليلة العدد؛ لكنها صلبة في تحدِّيها وشامخة في صمودها وثابتة على مواقفها وحقوقها.

تُواصِل منظومة الاحتلال استجماع أركانها وحشد قواها في الاستفراد بأهالي الخان الأحمر لترهيبهم واقتلاعهم والسيطرة على أرضهم. ففي حملة الاحتلال العدوانية هذه ينخرط الجيش وقوّاته، والحكومة وقراراتها، والمؤسسات وإجراءاتها، والجهاز القضائي وأحكامه، والمستوطنون وعصاباتهم، مع تسليط حرب نفسية دؤوب تستهدف الأهالي الصامدين في معنوياتهم، لكنهم ما ازدادوا إلاّ إصراراً على تشبّثهم بالأرض وتجذّرهم في المكان وتحدِّي محاولات الاقتلاع وحملات البطش والتنكيل.

من نافلة القول إنّ قضية الخان الأحمر هي أوسع من رقعة الجغرافيا التي تشغلها، بما يتجاوز نطاق هذا التجمّع الفلسطيني الصامد. ففي هذه البؤرة الملتهبة تتقاطع قضية القدس مع مصير الضفة واستشراء الاستيطان، علاوة على تعبيرها الرمزي عن قرى وبلدات وتجمّعات فلسطينية في المنطقة المصنّفة «ج» وفق اتفاق أوسلو؛ تطاردها سياسة الهدم والاقتلاع والتهجير القسري بأشكال متعددة.

وفي مواجهة هذه التهديدات جسّد أهالي الخان الأحمر من عرب الجهالين ملحمة متواصلة بصمودهم سنة بعد سنة، وطوّروا تجربة نضالية أعيَت الاحتلال وفضحت سياساته المتأصِّلة في التضييق و«الأبارتايد» والتهجير القسري على مرأى من العالم. وفي هذا الموقع الاستراتيجي تفاعلت تجربة مقاومة شعبية فلسطينية فريدة، تستجمع أنقاض الأكواخ لتستظلّ بها من جديد، وتقاوم هدم مدرسة بإعادة بنائها من إطارات السيارات، وتواجه حملة الاقتلاع بالإصرار على تعليم تلاميذ القرية وتلاميذ تجمّعات

بدوية فلسطينية أخرى بالجوار. تبدأ مقاومة الخان الأحمر بشرية الماء العزيزة في المكان، وتتأجّج بمواقف الصمود التي صاغها رجالها ونساؤها وأطفالها في وجه كل محاولات الاحتلال التي سعت إلى إزاحتهم عن المكان بقوّة السلاح وسطوة التنكيل وغواية البدائل المزعومة. وهكذا انفتحت عيون العالم على هذه البؤرة الصامدة التي تختزن في ذاتها سيرة النكبة وتشعّ بألَق النضال وتجسِّد روح الصمود، حتى صار الخان الأحمر وجهةً للتضامن الأممي، وموضوعاً لمرافعات دولية، وشاغلاً للعناوين والأغلفة.

يَصدُر هذا العمل وقضية الخان الأحمر في ذروتها، وتهديدات الاحتلال للأهالي في أوجها، بينما تتعاظم الحالة التضامنية معهم وتتراكم تفاعلاتها، من دون أن ينفي ذلك حقيقة أنّ هذا التجمّع السكاني يبقى هشًّا ومكشوفاً للمخاطر التي تحيق به.

وترسم قضية الخان مؤشِّرات جسيمة إلى استشراء المخاطر في شرق القدس وأعماق الضفة الغربية، وتفاقُم السيطرة الاحتلالية والتوسّع الاستيطاني بصفة متسارعة، بما يفرض استراتيجيات إعاقة تكون في مستوى التحدي والتهديد. ولولا صمود المواطنين الفلسطينيين في الخان الأحمر بإمكاناتهم البدائية وتجلّدهم في وجه حملة الهدم والتهجير القسري لكانت الجولة قد حُسِمَت منذ زمن بكل ما ستجرّه من تداعيات جسيمة.

إنّ قضية الخان الأحمر وما يتضافر معها من قضايا شبيهة على الأرض الفلسطينية، ستبقى مؤشِّراً إلى خطورة التوسّع الاحتلالي في القدس والضفة، وتمزيق أواصر التجمّعات السكانية الفلسطينية المحاطة بالجدران والعوائق والمستوطنات، واستعلاء نظام «الأبارتايد» الإسرائيلي على مرأى من العالم.

حسام شاكر

2 تشرين ثانٍ/نوفمبر 2018

الخان الأحمر
نقطة ملتهبة

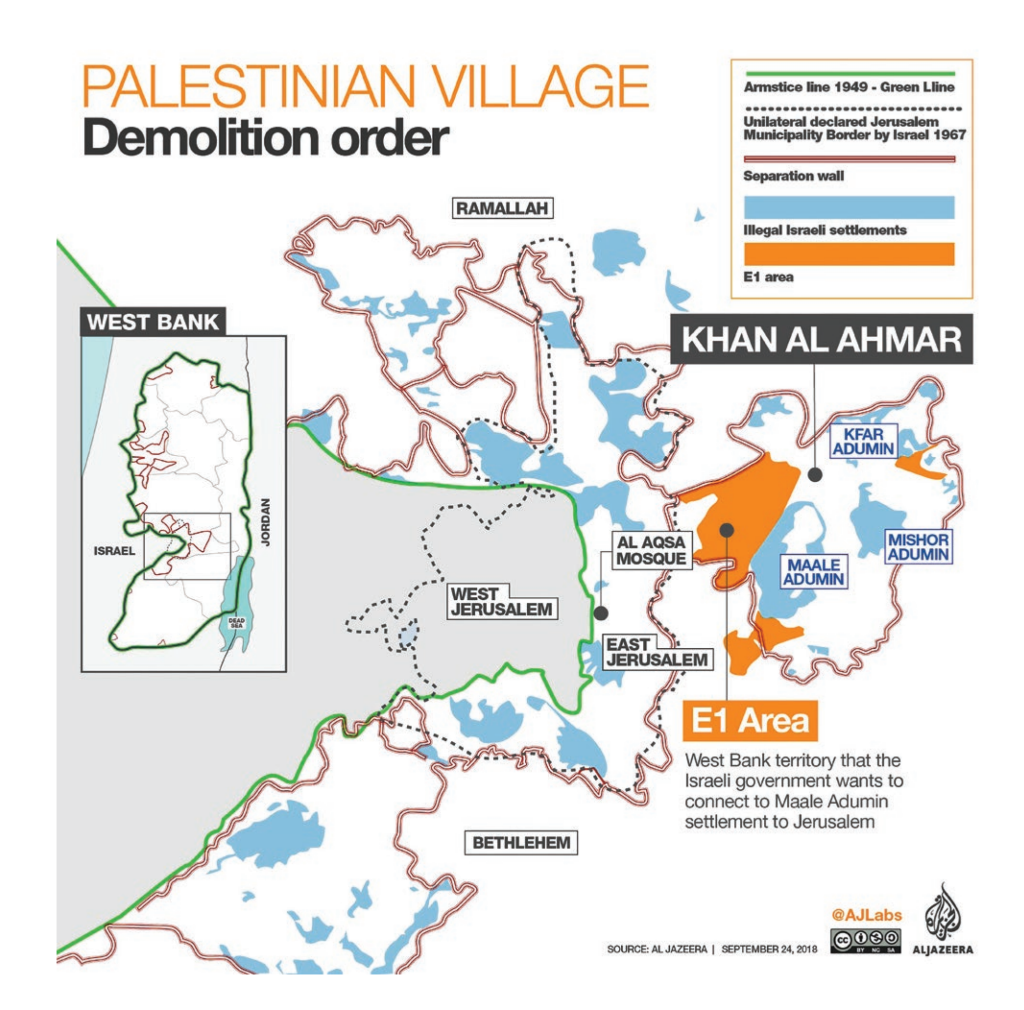
جسّد الخان الأحمر نقطة ملتهبة على الجغرافيا الفلسطينية، تكثّفت فيه سياسات الهدم والاقتلاع والتهجير القسري التي تعتمدها سلطات الاحتلال في شرقي القدس وضمن المنطقة «ج» عمومًا؛ في الضفة الغربية.

إنه قرية صغيرة تسمى الخان الأحمر[1] نسبة إلى لون التربة وإلى خان أثري في المنطقة، أو هي تجمّع سكّاني بالأحرى بالنظر إلى طبيعته البدوية، وقد يأتي باسم «خان الأحمر» أو «تجمّع أبو الحلو». ولا تعترف وثائق التخطيط العسكري الإسرائيلي بوجود قرية الخان الأحمر أساساً، وموقف الاحتلال من أراضيها هو المصادرة ومن منشآتها الهدم ومن سكانها الإخلاء القسري.

ويقطن تجمّع الخان الأحمر مجموعة من عرب الجهالين، وهم وغيرهم من بدو الضفة الغربية المُهدّدين بالاقتلاع؛ في واقع الحال لاجئون فلسطينيون طردهم الاحتلال من النقب بعد سنة 1948، ويعيش بعضهم على ما سمّته سلطات الاحتلال في ثمانينيات القرن الماضي «أراضي الدولة»، ويعيش بعضهم الآخر على أراضٍ خاصّة استأجروها من قرى فلسطينية في المنطقة، وقد ضمّت سلطات الاحتلال الأراضي التي يقيمون عليها بشكل تدريجي إلى منطقة اختصاص مستوطنة «معاليه أدوميم». وعندما أرادت سلطات الاحتلال في بداية التسعينيات توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم»؛ أرغمت عرب الجهالين على الرحيل من المنطقة التي عاشوا فيها منذ خمسينيات القرن الماضي، ضمن أطماع ممتدة إلى هذه المنطقة ذات القيمة الاستراتيجية.

1 تعود التسمية إلى طبيعة تربة المكان الحمراء المكوّنة من الحجر الجيري المكسو بأكسيد الحديد، وإلى الخان الذي أقيم في الموقع خلال العهد العثماني قبل نحو خمسة قرون. ويُلاحَظ أنّ اللون الأحمر تم انتحاله أيضاً في الأسماء الاستيطانية التي هيمنت على أراضي الخان الأحمر، كما يتجلّى في مستوطنتي «معاليه أدوميم» أي المرتفعات الحمراء و«كفار أدوميم» أي القرية الحمراء.

تجرّ قضية الخان الأحمر خلفها سلسلة من التراكمات المتعلقة بهذه القرية الصغيرة أو التجمّع السكاني الفلسطيني البدوي الواقع في منطقة استراتيجية من شرقي القدس. وبالنظر إلى انكشاف التجمعات الحضرية الفلسطينية في ضواحي القدس



لسياسات الاحتلال وإجراءاته في تقييد البناء وهدم المنازل[1]؛ فإنّ تجمّع الخان الأحمر ينطوي فوق ذلك على هشاشة مضاعفة خاصة مع تعداده السكاني المحدود وطبيعته البدوية وحالة التهميش التي يعانيها، من جانب؛ وموقعه الاستراتيجي شرقي القدس بموجب مخططات التوسّع الاحتلالي والربط الاستيطاني، من جانب آخر.

لتجمّع الخان الأحمر ومواصفات الموقع الطبوغرافية قيمة استراتيجية فائقة بالنظر إلى أنه يُشرف من المنطقة المرتفعة بنحو 450 متراً فوق سطح البحر على الخاصرة الأضيق للضفة الغربية من شرق القدس وصولاً إلى أريحا. ويقع الخان الأحمر على طريق أريحا ممثلاً بالشارع الالتفافي الاحتلالي رقم 1. وما يزيد من هذه الأهمية؛ قرب التجمّع من مستوطنتيْ «معاليه أدوميم» و«كفار أدوميم»، علاوة على وقوع التجمّع في مجال مشروع التوسع الاستيطاني المسمّى E1.

ويحرص الاحتلال على اقتلاع أهالي الخان الأحمر الذين يشكِّلون حجر عثرة في طريق مشروعات من شأنها شطر الضفة الغربية إلى نصفين، شمالي وجنوبي، بما يؤدي إلى إيجاد اتصال استيطاني – احتلالي مباشر بين القدس والأغوار، وهو ما سيقضي على التواصل الجغرافي لأراضي ما يُفترَض بها أن تكون «دولة فلسطينية»، وفق مواصفات «الرباعية» الدولية، والتي هي دولة مقلّصة عن المطالب الفلسطينية في أصلها.

إنّ ترحيل تجمّع الخان الأحمر الذي يضمّ قرابة خمس وأربعين أسرة من عرب الجهالين[2] قوامها نحو مئة وثمانين نسمة؛ من شأنه أن يضع تجمّعات بدوية فلسطينية قريبة منه في مهبّ الريح، علاوة على أنّ بعض هذه التجمّعات تعتمد في تعليم أبنائها على مدرسة الخان الأحمر البدائية في مقوّماتها ومرافقها.

1 عن هشاشة هذه التجمّعات الواقعة في شرقي القدس، انظر مثلاً:
راسم خمايسي: «إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية»، حوليات القدس/ ملف القدس ع 16، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف وشتاء 2013، ص37-50.

2 عن استهداف تجمّعات عرب الجهالين البدوية في شرقي القدس والضفة الغربية انظر مثلاً دراسة حالة:
Case Study: Palestinian Bedouin Communities in Area C, in: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights: Displacement of Palestinians as a War Crime - Information for the Consideration of the Commission of Inquiry, February 2015.

وجاء تصعيد هجمة سلطات الاحتلال على الخان الأحمر، في سنة 2018 إيذاناً بمسعاها إلى فرض الأمر الواقع الاحتلالي في المنطقة (ج) بموجب تقسيمات اتفاق أوسلو، وهي المنطقة التي تشغل معظم أراضي الضفة الغربية وتنطوي على أهمية استراتيجية؛ لا سيما الأغوار، وتضمّ ما يُعرَف بالكتل الاستيطانية التي يراهن الاحتلال على الاحتفاظ بها وربما إدراجها ضمن صيغة «تبادل الأراضي» ضمن صفقة سياسية محتملة مع السلطة الفلسطينية، وتبدو مستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة قرب الخان الأحمر مثالاً جليّاً على هذه الكتل الاستيطانية.

وتختزل قضية الخان الأحمر في ذاتها رمزية النكبة، وتبدو المفارقة واضحة في تسخين هذه القضية في ذكراها السبعين تحديداً. وتكشف قضية الخان الأحمر عن توجّهات «منظومة الاحتلال» نحو الوجود الفلسطيني في شرقي القدس ومناطق استراتيجية من الضفة الغربية، وتعيد إلى الأذهان سلوك هذه السلطات مع التجمّعات البدوية ومنها تلك الواقعة في النقب ضمن ما يُعرَف بالقرى غير المعترف بها، التي تتعاقب عليها محاولات التفكيك والاقتلاع بفعل أوامر الهدم الجماعي الصادرة بحقها، كما عليه الحال في قريتي العراقيب وأم الحيران ضمن النقب المحتل سنة 1948.

ويُحيل هذا التماثل النسبي في الوقائع بين البلدات البدوية المهددة بالاقتلاع الأنظار إلى ما يحمله أهالي الخان الأحمر من خبرة تهجير مركّبة؛ ابتداءً من ترحيلهم من صحراء النقب بعد نكبة 1948، وقد نزلوا في خمسينيات القرن العشرين في المنطقة التي أقيمت عليها مستوطنة «معاليه أدوميم»، ثم وقع ترحيلهم إلى الخان الأحمر لإقامة المستوطنة المذكورة.

وعبر العقود المتلاحقة؛ تم حرمان هذا التجمّع السكاني الفلسطيني من مرافق الحياة الأساسية التي تحجبها سلطات الاحتلال عنهم. لكنّ أهالي الخان الأحمر جسّدوا طوال ذلك قصة صمود مديدة رغم التهميش وحرمانهم من إمدادات الكهرباء والماء ومن مرافق التعليم والصحة وشبكات الطرق والبنى التحتية والتخطيط الهيكلي، ثمّ دفعوا بمحاولات قانونية لدرء مخطط الهدم والتهجير عنهم بالتماسات قضائية

متعددة تقدّموا بها، ورفضوا الانزياح عن منطقتهم أو الرضوخ لحملات التنكيل التي استهدفتهم، كما جرى بكل قسوة في الرابع من تموز/ يوليو 2018 على مرأى من العالم الذي شاهد وقائع من الاعتداءات الجسيمة وسحل الأهالي وإهانتهم؛ بما في ذلك النساء. وقد منعت قوات الاحتلال في تلك الأحداث تسعة قناصل أوروبيين من الوصول إلى الخان الأحمر للتضامن مع الأهالي المهددين بهدم منشآتهم وبالترحيل القسري، واعتدت على متضامنين من غير الفلسطينيين أيضاً انضموا إلى فعاليات أهالي القرية.

القضية وتطوّراتها

علاوة على خبرة تهجيرهم من منطقة تل عراد قرب بئر السبع في أعقاب نكبة فلسطين (1948)؛ فإنّ عرب الجهالين في تجمّع الخان الأحمر وغيره من التجمّعات القريبة منه خبروا أطواراً من التضييق ومحاولات الاقتلاع. فبعد احتلال الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس سنة 1967؛ ضيّقت سلطات الاحتلال على فرص الرعي والتنقّل التي كانت متاحة لهم وكبّدتهم خسائر وغرامات جراء ذلك. وحظرت تلك السلطات الدخول إلى بعض الأراضي معلنة أنها مناطق عسكرية مغلقة، وباشرت إقامة المستوطنات غير المشروعة بمعايير القانون الدولي، لا سيما «معاليه أدوميم».

وتُعتبر «معاليه أدوميم» من أخطر التجمعات الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية، نظراً إلى وجودها ضمن محافظة القدس ولأنها تمثل في توسّعها وفي شبكة الطرق المرتبطة بها تهديداً لاتصال شمال الضفة بجنوبها علاوة على عزل القدس وإعاقتها تواصل أرجاء الضفة معها.

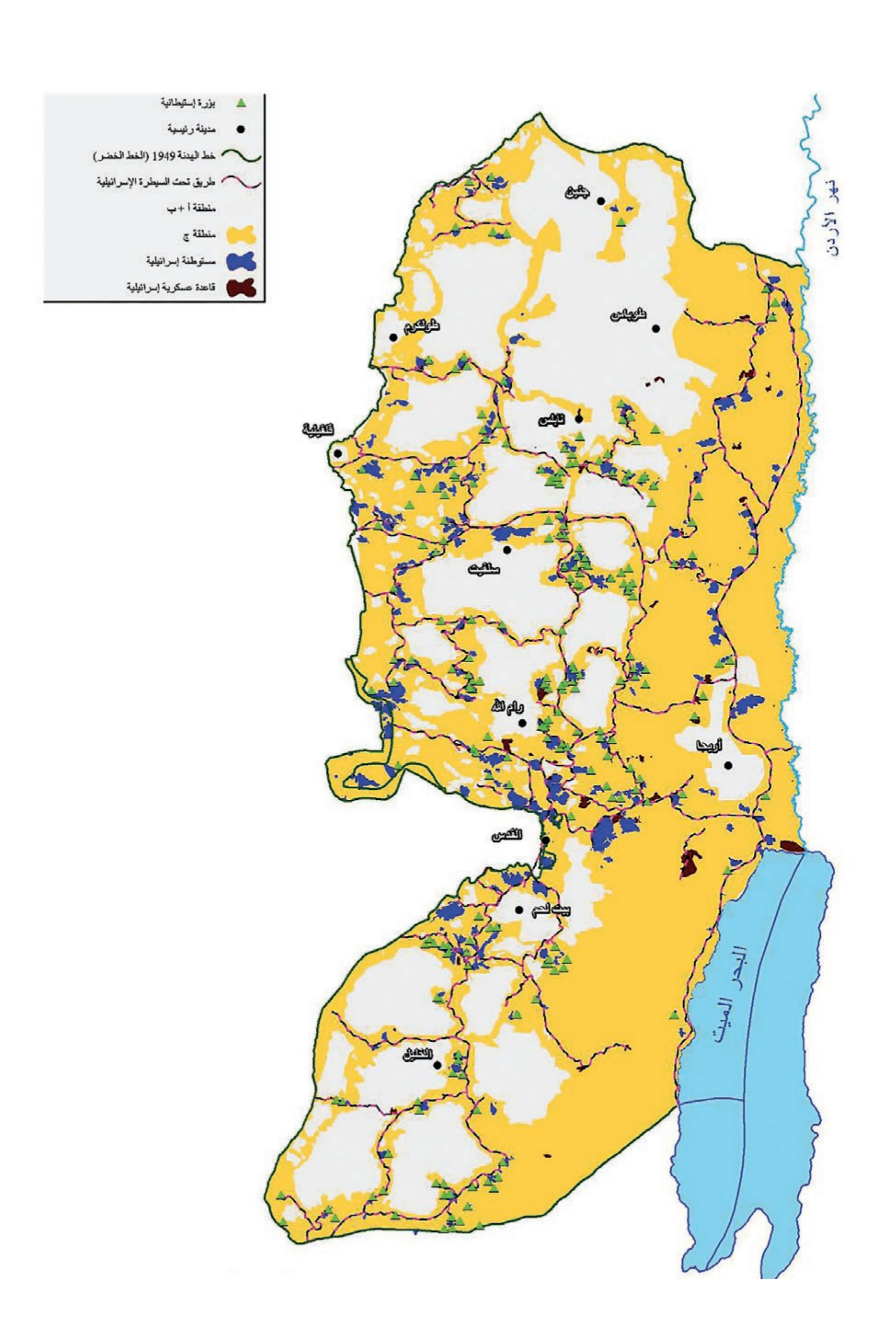
وقد جاء إبرام اتفاق أوسلو (1993 - 1994) إيذاناً بمرحلة جديدة كثّفت فيها سلطات الاحتلال من مخططاتها التوسّعية ضمن المنطقة (ج) بموجب التقسيم المعتمد في الاتفاق لأراضي الضفة، حيث مُنحت سلطات الاحتلال السلطة الإدارية والأمنية عليها.

لقد أطلق اتفاق أوسلو أيدي سلطات الاحتلال في المنطقة (ج) التي تزيد مساحتها على ستين من مئة من أراضي الضفة والتي تنطوي على أهمية استراتيجية فائقة أيضاً. وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، فإنّ سلطات الاحتلال تحتفظ في المنطقة (ج) بسيطرة شبه حصرية، «بما في ذلك إنفاذ القانون والتنظيم والبناء. وقد تم تخصيص غالبية المنطقة (ج) لمصلحة المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي، على حساب التجمّعات الفلسطينية. وهذا يعرقل تطوير السكن الملائم، والبنية التحتية وسبل العيش في التجمّعات الفلسطينية، وله تداعيات كبيرة على جميع سكان الضفة الغربية. وتتلقّى المباني التي يتم بناؤها من دون تصاريح أوامر هدم باستمرار، ما يخلق حالة من الشك والتهديد المزمن، ويشجِّع الناس على الرحيل. وحيثما يتمّ تنفيذ الأوامر، فإنها تؤدِّي إلى التهجير والإخلال بسبُل العيش، وترسيخ الفقر وزيادة الاعتماد على المعونات. وقد واجه المجتمع الإنساني مجموعة من الصعوبات في تقديم المساعدات في المنطقة (ج)، بما في ذلك مصادرة المساعدات وتدمير المرافق على يد السلطات الإسرائيلية».[1]

وقد واجه تجمّع الخان الأحمر على مدار سنوات استهدافاً مباشراً من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتضييقاً للخناق على سكانه لإجبارهم على الرحيل وهجرة المكان مع خطر الإخلاء والهدم. وسلمت سلطات الاحتلال سكان المنطقة عبر السنوات العديد من الأوامر العسكرية التي تقضي بإخلاء منازلهم ومنشآتهم والمدرسة الابتدائية الوحيدة في التجمع وهدمها جميعاً.[2]

وفي أواخر عام 2011 أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي قراراً عسكرياً يقضي بترحيل عرب الجهالين القاطنين في تجمعات الخان الأحمر وشرق العيزرية قرب «معاليه أدوميم» ومناطق أخرى، وذلك من أجل فتح الطريق للتوسّع الاستيطاني وبذريعة أنهم «يشكلون خطراً أمنياً على المنطقة».[3]

1 «أوتشا» ،2018/7/18 https://www.ochaopt.org/ar/location/area-c
2 دليل تجمّع عرب الجهالين، معهد الأبحاث التطبيقية «أريج» – القدس، 2012، ص 14.
3 المصدر السابق، ص 18.


بؤرة إستيطانية
مدينة رئيسية
خط الهدنة 1949 (الخط الخضر)
طريق تحت السيطرة الإسرائيلية
منطقة أ + ب
منطقة ج
مستوطنة إسرائيلية
قاعدة عسكرية إسرائيلية
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
نهر الأردن
البحر الميت

ويشكِّل المشروع التوسّعي الاستيطاني المسمّى E1 تهديداً مباشراً للخان الأحمر والتجمّعات البدوية القريبة ومناطق عدة شرقي القدس وفي الضفة الغربية، علاوة على ما يمثِّله المشروع المسمّى «طريق نسيج الحياة» من توسّع على حساب أراضٍ أخرى ومن تهديد بشطر الضفة الغربية.

إنّ إقدام سلطات الاحتلال على تكثيف عمليات هدم الأكواخ والخيام التي تعود لقاطني الخان الأحمر وتجمّعات بدوية أخرى في المنطقة «ج»، ومنعهم من الوصول إلى مناطق الرعي، فرض ضغوطاً على مواردهم الاقتصادية وأرزاقهم، وهو ما يمثِّل في مفعوله تأثيراً طارداً يذكّي سياسات الاقتلاع والتهجير.

ومع ذلك؛ فإنّ عرب الجهالين في الخان الأحمر صمدوا رغم كل الضغوط، وتشبّثوا بأرضهم وحافظوا على أسلوب حياتهم البدوي بعد أن أجبرهم الاحتلال على ترك أراضيهم في صحراء النقب في خمسينيات القرن العشرين، وقد استهدفتهم منذ ذلك الحين المضايقات والضغوط ومحاولات إعادة التوطين من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة بعيدًا من القرية الواقعة شرقي القدس.

ويواجه أهالي الخان الأحمر تهديدات متضافرة بالهدم والاقتلاع والتهجير القسري من سلطات الاحتلال وقوّاتها، ومن النظام القضائي الإسرائيلي المتواطئ معها، ومن منظمات الاستيطان التوسّعية أيضاً التي تتحرّك قضائياً ضدهم؛ فقد قدّمت جمعيات من ثلاث مستوطنات إسرائيلية قريبة من الخان الأحمر عرائض متكرِّرة للمحكمة الإسرائيلية العليا لاستصدار أوامر هدم في القرية.

وفي سنة 2011 تحدثت تقارير إعلامية إسرائيلية عن أنّ ما يسمّى «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال في الضفة الغربية، أعدّت خطة لترحيل البدو الفلسطينيين من المنطقة «ج»، التي تخضع للاحتلال إدارياً وأمنياً بموجب اتفاق أوسلو، وذلك إلى مناطق إقامة دائمة، بهدف توسيع المستوطنات وخلق تواصل استيطاني يهودي يصل إلى «القدس الشرقية». وجاء أنّ حكومة الاحتلال بَلْوَرَت خطّة الإجلاء من دون إخبار أصحاب الشأن أو التشاور معهم، وأنّ قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، المسؤولة

عن الضفة الغربية، وافقت بالفعل على الخطة في ربيع سنة 2011. وفي تفاصيل ما نشرته الصحفية عاميره هاس بهذا الشأن؛ فإنّ «أول من سيشملهم الإجراء هم ألفان وأربعمئة من البدو يعيشون على الأطراف الشرقية لمدينة القدس، وسوف يسهِّل إجلاؤهم على إسرائيل تنفيذ مخطّط توسيع مستوطنة «معاليه أدوميم» ومستوطنات أخرى بالمنطقة لخلق تواصل جغرافي استيطاني يهودي يصل إلى القدس الشرقية»[1].

وفي سياق حمّى الابتلاع المتزايدة حرّرت ما تسمّى «الإدارة المدنية»، وهو جهاز تابع لجيش الاحتلال يتولّى إدارة الضفة الغربية، وثيقة داخلية في بدايات سنة 2011 تنطوي على مخطط إسرائيلي للسيطرة على أراضٍ محيطة بالكتل الاستيطانية في الضفة، بما في ذلك شرقي القدس ومنطقة البحر الميت وغور الأردن. والهدف الأساس من هذا المخطّط هو الاستيلاء على جميع الأراضي التي يعجز الفلسطينيون عن إثبات ملكيتهم لها بوثائق رسمية. ومن شأن اكتمال هذا المخطّط أن يعني عملياً استحالة إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وإحباط الخيار المسمّى «تبادل الأراضي» أيضًا[2].

1 عاميره هاس: «إسرائيل تسرّع وتيرة الإجلاء القسري لبدو الضفة الغربية». تقرير صحفي، صحيفة «هآرتس» العبرية، الموقع الإلكتروني، 14 أيلول/ سبتمبر 2011.

2 كتب هذه الوثيقة رئيس شعبة البنية التحتية في ما تسمى «الإدارة المدنية»، العميد تسيفي كوهين، في كانون ثانٍ/يناير 2011، وفي يوم اعتماد هذه الوثيقة نفسه؛ وقّع كوهين على أمر إداري آخر يعتبر «الأراضي غير محدّدة الملكية ضمن الأراضي المسموح للدولة إعلان حيازتها لها». وأكّد كوهين في الوثيقة الأولى التي تحدِّد أولويات الإدارة في فرض حيازة إسرائيلية على أراضٍ في الضفة الغربية؛ أنّ جميع عمليات البناء لا بدّ أن تتمّ على أراضٍ في حيازة الدولة، منوِّهاً في ذلك بأنّ إقامة مستوطنات على ملكيات خاصّة للفلسطينيين، كما حدث في العديد من البؤر الاستيطانية والمستوطنات، يُعَدّ انتهاكاً للقانون الدولي وقرار الحكومة الإسرائيلية، وهو ما يقتضي بمنطق سلطات الاحتلال مصادرة الأراضي من الفلسطينيين لشرعنة التوسّع الاستيطاني عليها.

أشار إلى هذه الوثيقة، مع بعض التفاصيل، عكيفا إلدار في مقال نشره في صحيفة «هآرتس»، انظر:

عكيفا إلدار «وثيقة إسرائيلية تكشف عن مخطط إسرائيل للاستيلاء على أراضٍ في الضفة الغربية». صحيفة «هآرتس» العبرية، الموقع الإلكتروني، 22 تموز/ يوليو 2011.

ويُعَدّ العدوان على الخان الأحمر تهديداً لتجمّعات بدوية فلسطينية أخرى بالقرب من المنطقة، من خلال الإضرار بمركزية المنطقة، فعلى سبيل المثال؛ يشمل أمر الهدم مدرسة القرية، التي تم بناؤها من إطارات السيارات، ويتلقى فيها نحو 170 طفلاً من خمس تجمعات بدوية مختلفة دروسهم التعليمية النظامية. وقبل بناء مدرسة الخان الأحمر كان الأطفال يضطرون إلى الانتقال إلى مدرسة بعيدة في أريحا في رحلات شاقة مع مخاطر الدهس على الطريق السريع (الطريق رقم 1)، وهو ما سبق أن أوقع ضحيّتين من الأطفال التلاميذ في حوادث دهس.

وتشير حالة مدرسة الخان الأحمر بحدِّ ذاتها إلى مدى التلاعب الذي ينطوي عليه النظام القانوني لدولة الاحتلال، فقد تعمّد أهالي الخان الأحمر بناءها في عام 2009 من إطارات السيارات والطين لتجاوُز فرض طلب الترخيص على الأبنية الأسمنتية، الذي لا تمنحه سلطات الاحتلال لمن يطلبه، ومع ذلك فقد تم تجاوز ذلك بأوامر الهدم التي شملت المدرسة كما شملت المنشآت البدائية غير الأسمنتية في الخان الأحمر.

وبعد تراكم تهديدات الهدم والإخلاء على مرّ السنين؛ تسارعت التطوّرات على قضية الخان الأحمر بدءاً من سنة 2016. فبعد أن أقدمت سلطات الاحتلال على هدم منشآت في الخان الأحمر بالذرائع التقليدية، أي البناء من دون ترخيص، ومنها 12 منشأة تم هدمها في سنة 2016، ما أدى إلى تشريد 16 شخصاً؛ أصدرت سلطات الاحتلال أوامر بهدم جميع المنشآت في الخان الأحمر في آذار/ مارس 2017، ثمّ أعلن وزير الحرب أفيغدور ليبرمان في أواخر آب/أغسطس 2017 أنّ حكومة الاحتلال ستقوم بإخلاء تجمعات الخان الأحمر بأكملها خلال عدة أشهر.

وكان مسؤولون في ما يسمّى «الإدارة المدنية» التي تتبع جيش الاحتلال، قد وزّعوا يوم 19 شباط / فبراير 2017، برفقة مجموعة كبيرة من قوات جيش الاحتلال وشرطته، عشرات أوامر الهدم وأوامر وقف العمل في تجمّع الخان الأحمر. وأبلغ مسؤول في تلك «الإدارة المدنية» الاحتلالية مختار التجمّع أنْ ليس أمام الأهالي من خيار سوى الرحيل إلى أحد موقعي الترحيل وهو موقع الجبل أو موقع النويعمة.

وأشار تقييم أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا» ونشره في شباط/ فبراير 2017 إلى أنّ جميع مباني التجمع البالغة حوالي 140 منشأة قد وُزِّعت عليها أوامر الهدم والإشعارات الأخيرة. وتشمل هذه المباني أيضاً المدرسة الابتدائية التي أقيمت في عام 2009 بتمويل إحدى الجهات المانحة وبدعم من منظمات غير حكومية دولية وتديرها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. ويدرس في هذه المدرسة 170 طفلاً من خمسة تجمّعات بدوية فلسطينية. وجميع هذه المباني تقريباً صدرت بحقِّها في السنوات التي سبقت ذلك أوامر هدم أو أوامر بوقف العمل، كما أنّ معظمها مشمول بأمر احترازي مؤقت صادر عن «المحكمة العليا» الإسرائيلية يمنع ما يسمّى «الإدارة المدنية» من تنفيذ هذه الأوامر[1]، وهو ما عدلت عنه المحكمة ذاتها لمصلحة تأييد الإخلاء في نهاية أيار/مايو 2018.

وعلى إثر مصادقة «المحكمة العليا» الإسرائيلية في أواخر أيار/مايو 2018 على قرار حكومة الاحتلال بهدم منشآت الخان الأحمر وترحيل المواطنين الفلسطينيين منها قسراً؛ حمل يوم الأربعاء، 4 تموز/ يوليو 2018، تطوّراً مهمّاً في الخان الأحمر؛ عندما أقدمت قوات الاحتلال على محاولة تفكيك التجمّع السكاني وطرد الأهالي منه بالقوّة بعد سلسلة من الضغوط مارستها عليهم مشفوعة بقرارات وأوامر جائرة بالطرد وهدم المباني. جاءت مشاهد البطش والاعتداء المصوّرة «مروِّعة وبشعة بما يفوق الاحتمال. أطفال فلسطينيون انتابتهم حالات هلع ونوبات صراخ وهم يرَوْن وقائع الطرد القسري وتنكيل القوات الإسرائيلية بآبائهم. حملت الصور والمقاطع مشاهد جرّ أمهات وسحلهن وتقييد نساء وفتيات وهن ممدّدات أرضاً مع الدوْس على ظهورهنّ وتعفير وجوههن بالرمال»[2].

1 نشرة الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا»، شباط/ فبراير 2017.
The Monthly Humanitarian Bulletin. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). February 2017

2 Shaker, Hossam: Israel's demolition of Al-Khan Al-Ahmar is a mini-Nakba (Opinion), MEMO 6.7.2018
https://www.middleeastmonitor.com/20180706-israels-demolition-of-al-khan-al-ahmar-is-a-mini-nakba/

وبعد الانتقادات المتعدِّدة حول العالم التي أثارتها مشاهد التنكيل الصادم بالمواطنين الفلسطينيين في الخان الأحمر؛ انسحبت آليّات الاحتلال فجأة من الموقع عصر الخميس 5 تموز/ يوليو 2018، ثم التأمت «المحكمة العليا» الإسرائيلية الساعة العاشرة ليلاً وقرّرت تجميد أوامر الهدم الصادرة إلى حين البتّ في التماس قدّمه الأهالي، وأمهلت المحكمةُ الحكومةَ الإسرائيلية حتى يوم الحادي عشر من الشهر ذاته للردّ على الالتماس. ثم أعلنت «المحكمة العليا» يوم الخميس، 12 تموز/ يوليو، عن تأجيل النظر في ملف الخان الأحمر وتجميد قرار الهدم والإخلاء حتى 15 آب/ أغسطس 2018.

لقد كان النظام القضائي الإسرائيلي ضالعاً في هذه الحملة، خاصة أنّ المحكمة الإسرائيلية العليا أقدمت على شرعنة هدم قرية خان الأحمر بأكملها وتهجير سكانها، وهذا في قرار أصدرته يوم 24 أيار/ مايو 2018، ثم أعقبته بقرار مماثل يوم 5 أيلول/ سبتمبر 2018 جاء بعد التماس عاجل تقدّم به سكان القرية. وبموجب هذا القرار الأخير كانت سلطات الاحتلال تعتزم تنفيذ إجراء الهدم مع انقضاء المهلة الجديدة المحددة، بما وافق مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وقد انقضت المهلة المحددة من دون أن تتمكّن سلطات الاحتلال من تنفيذ الهدم والاقتلاع، خاصة مع الفعاليات الجماهيرية وحالة التأهّب المتواصلة لدى أهالي الخان الأحمر، علاوة على انضمام مئات المعتصمين من الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب من خارج الخان الأحمر إلى الأهالي، مع ملاحظة تزامن الموعد مع زيارة المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل.

وصدرت بالتزامن مع هذه التطوّرات المتلاحقة التي تعاقبت على قضية الخان الأحمر سلسلة مواقف دولية وحقوقية مندِّدة بحملة الهدم والاقتلاع هذه. وتوافقت العديد من الأوساط الحقوقية على وصف ما يستهدف الخان الأحمر بأنه «جريمة حرب»، كما جاء في عدد من البلاغات التي أصدرتها منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان. وأحرزت هذه القضية اهتماماً دولياً وحقوقياً متنامياً لما تنطوي عليه من انتهاكات جسيمة ومن تعبير فجّ عن استشراء التوسّع الاستيطاني غير القانوني ومن توجّهات لفرض الأمر الواقع الاحتلالي بالقوّة في شرقي القدس وأنحاء الضفة الغربية؛ لا سيما ضمن

ما يسمى المنطقة «ج». ومن الواضح أنّ المجتمع الدولي يقرأ في هذه التوجّهات برهاناً آخر على تملّص الاحتلال من أي التزامات بقيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً و«قابلة للحياة»، بتعبيرات اللجنة الرباعية الدولية التي نادت بمشروع «الدولتين». وتُدرِك الأطراف المتفاعلة على المستوى الدولي أنّ قضية الخان الأحمر تتجاوز هذا التجمّع الفلسطيني لتشير بصفة ضمنية ورمزية ومرئية إلى سياسة الاحتلال الثابتة في هدم منازل الفلسطينيين وتدمير مصادر رزقهم لإحكام سيطرتها على الأرض والموارد ولإفساح الطريق أمام بناء المستوطنات غير الشرعية.

وشهدت قضية الخان الأحمر منذ ربيع 2018 تطوّرات متلاحقة بوتيرة أسبوعية، بفعل ما صدر عن سلطات الاحتلال ومحاكمه بشأن قرار الهدم والإخلاء، علاوة على صمود المواطنين الفلسطينيين في وجه محاولات اقتلاعهم.

واتّسمت هذه القضية الساخنة بانزياحها المستمرّ إلى حافّة الهاوية، بما جعل التفاعل المدني والحقوقي والسياسي معها حول العالم يأخذ طابع الاستنفار المتجدد الذي يتداعى إلى تشكيل موقف لدرء خطوة الهدم والاقتلاع المرتقبة. ويعبِّر عن ذلك الحقوقي صالح حجازي، مثلاً، وهو نائب مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية بقوله: «بعد ما يقرب من عشر سنوات من الكفاح ضد الظلم الذي تمثله عمليات الهدم هذه، يقترب سكان خان الأحمر من يوم الخراب عندما يرون منازل أجيالهم مهدمة أمام أعينهم»[1].

1 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/09/israel-opt-israeli-court-approves-a-war-crime-by-ruling-in-favour-of-demolishing-the-entire-village-of-khan-al-ahmar/



القانون والقضاء في خدمة المحتلّ

جسّدت قضية الخان الأحمر تواطؤات «منظومة الاحتلال» في الدفع بمشروع الهدم والاقتلاع، خاصة مع القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا الإسرائيلية.

وعبّرت قضية الخان الأحمر، بهذا، عن تهافت منطق «منظومة الاحتلال» بأركانها، فقد اتّضح فيها مجدداً أنّ الحكومة تقرِّر، وقواتها تنفِّذ، والجهاز القضائي يُشرعِن. لقد رفضت محكمة الاحتلال «العليا» في 24 أيار/ مايو 2018 الالتماسات التي تقدّم بها

أهالي الخان الأحمر لوقف إجراءات الهدم والاقتلاع بحقهم، والذريعة الوحيدة التي استندت إليها في هذا الشأن هي أنّ البيوت والمنشآت لم تتمّ إقامتها بصفة قانونية، وكأنّ أهالي الخان الأحمر كانت لديهم أيّ فرصة أساساً للتقدّم بطلبات للبناء والحصول بموجبها على موافقات. والمفارقة في هذا الشأن؛ أنّ الاحتلال ذاته لا شرعية لسيطرته على هذه الأرض، وأنّ بناءه الاستيطاني غير قانوني جملة وتفصيلاً، بما في ذلك في «معاليه أدوميم» القريبة من الخان الأحمر وغيرها من المستوطنات، وهذا بمنظور القانون الدولي، خلاف لمنطق الاحتلال ذاته والنُظم التي استحدثها لمحاولة شرعنة إجراءاته الجائرة.

إنّ تذرّع قضاة «المحكمة العليا» بأنّ البناء في الخان الأحمر قد تمّ من دون تراخيص؛ يكشف بحدٍّ ذاته عن شراكة السلطة القضائية المباشرة في عملية الهدم والاقتلاع والترحيل القسري، فالقضاة تجاهلوا تماماً حرمان سلطات الاحتلال أهالي هذه المنطقة المهمّشة من أي تنظيم إداري أو مخطّطات تتيح بناء بيوت ومنشآت لهم فيها، وكيف السبيل، إذن، إلى مقوّمات عيشهم وسكناهم؛ خاصة مع نموّهم العددي المطّرد؟

ثم إنّ قضاة «المحكمة العليا» الذين رفضوا التماسات الأهالي بوقف قرار الهدم والاقتلاع ذهبوا إلى حدّ التعويل على ترتيبات اتخذتها حكومة الاحتلال في منطقة «الجهالين غرب»؛ التي يُراد لها أن تكون وجهة المُهجّرين قسراً من أهالي الخان الأحمر، حتى من دون استشارتهم أو الحصول على موافقتهم. ولم تُشِر المحكمة عينها، بحال، إلى أنّ غاية هذا الهدم والاقتلاع ليست سوى التوسع الاستيطاني وإحكام سيطرة الاحتلال على المنطقة على نحو غير مشروع بمنطق القانون الدولي. وقد علّقت منظمة «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية على هذا القرار في تقرير حمل عنوان «ثلاثة قضاة في المحكمة العليا صادقوا للدولة على اقتراف جريمة حرب»[1].

1 مما جاء في التقرير المنشور يوم 27 أيار/ مايو 2018: «يوم الخميس الموافق 2018/4/24 قرر القضاة الثلاثة في المحكمة العليا، نوعم سولبيرج وعنات برون وياعيل فلنر، أنه يحق للدولة هدم منازل سكان تجمع الخان الأحمر وترحيلهم من بيوتهم وإسكانهم في بلدة أخرى. قرار الحكم بشأن الخان الأحمر يلغي الحاجز الأخير الذي كان يعيق إسرائيل لغاية الآن وأعاق طرد التجمع وهو ما يُعتبر بمثابة جريمة حرب في القانون الدولي». انظر الوصلة:
https://www.btselem.org/arabic/communities_facing_expulsion/20180527_supreme_court_greenlights_war_crime_in_khan_al_ahmar

وعموماً؛ تُظهِر قضية الخان الأحمر جملة حقائق من بينها أنّ القانون في التجربة الإسرائيلية مكرّس لخدمة الاحتلال، ويتّضح ذلك من الأبعاد الآتية:

- توفير الغطاء القانوني للانتهاكات ولو بلغت مستوى جريمة حرب، وتصميم قوانين تتيح التلاعب التمييزي، فتشييد الأبنية يتطلّب ترخيصاً يتمّ منحه للمستوطنين وتشجيعهم على الاستيطان، مع حرمان الفلسطينيين منه والسعي الدؤوب لتشديد الخناق عليهم وطردهم بوسائل شتى.

- الامتناع عن منح معظم فلسطينيي الضفة الغربية (في شرق القدس وفي المنطقة «ج» في الضفة) موافقة على طلبات البناء، واتخاذ ذلك ذريعة لهدم المنازل التي اضطروا إلى تشييدها لاستيعاب حاجاتهم السكنية بذريعة عدم الحصول على رخص بناء.

- ضلوع النظام القضائي الإسرائيلي، ممثّلاً في حالة الخان الأحمر بالمحكمة العليا، في شرعنة قرارات حكومة الاحتلال وجيشها، ورفضه طلبات الاستئناف التي يتقدّم بها المواطنون الفلسطينيون المهدّدون بهدم بيوتهم والاقتلاع من أراضيهم وتهجيرهم قسرياً.

- فرض طلب الترخيص على الأبنية الأسمنتية، وإصدار قرارات الهدم بحق منشآت الخان الأحمر رغم أنها غير أسمنتية، ويشمل ذلك مدرسة القرية، التي تم بناؤها من إطارات السيارات.

حالة «الأبارتايد» الإسرائيلي

في سلوك الاقتلاع الذي يستهدف هؤلاء الأهالي والإصرار على تجميعهم في أماكن معيّنة قسراً، وتمكين مستوطني الاحتلال من مقومات التوسّع والبناء الاستيطاني؛ ما يجسِّد حالة «الأبارتايد» الإسرائيلي التي تأتي قضية الخان الأحمر نموذجاً معبِّراً عن استعلائه على مرأى من العالم.

وهكذا تجسِّد قضية الخان الأحمر في ذاتها تفاقم حالة «الأبارتايد» الإسرائيلي الذي طوّر نظامه الخاصّ للسيطرة على أراضي المواطنين الفلسطينين وطرد تجمّعاتهم السكانية ثم التضييق عليها في سبل العيش وفرض قيود قانونية متعددة، ومحاولة



إلجائها إلى العيش القسري في معازل (بانتوستانات) كما في الوجهة التي حدّدتها سلطات الاحتلال لسكان الخان الأحمر الذين تعتزم ترحيلهم.

وفي خدمة نظام «الأبارتايد» هذا؛ تعمل «دولة قانون كولونيالية» بتصميم كلّ ما يلزم من تشريعات ونظم وقرارات قضائية تتيح الغطاء «القانوني» لمخططاتها في التوسّع والسيطرة، في تصادم جسيم مع المواثيق الدولية ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني بالأحرى.

تطوّر الاهتمام الأوروبي والدولي

من المرجّح أنّ القيود والمعوِّقات التي تفرضها سلطات الاحتلال بشأن تنمية المنطقة «ج» دفعت الدول المانحة إلى الابتعاد عن تمويل مشروعات في تلك المنطقة لقرابة عقدين من الزمن بعد توقيع اتفاق أوسلو، والتركيز على المنطقتين «أ» و«ب»، وهو ما يشير إلى ضلوع، سواء أكان مقصوداً أم لا، من جانب الدول المانحة بالتعاون مع سياسات الاحتلال الرامية لتحويل الضفة الغربية إلى جيوب معزولة بعضها عن بعض.

وقد شهدت الحالة شيئاً من الاستدراك من الجانب الأوروبي، خاصة عندما طرأ في سنة 2011 تحوّل في الاهتمام الرسمي الأوروبي بأوضاع المنطقة «ج»، وهذا عندما قرّر رؤساء البعثات الدبلوماسية الأوروبية التركيز على الأوضاع فيها أيضاً وليس على أوضاع الشطر الشرقي من القدس وحده؛ كما كان الحال في الأعوام الماضية. وبموجب ذلك أعدّ رؤساء البعثات الأوروبية في فلسطين المحتلة تقريراً خاصّاً عن أوضاع المنطقة «ج» في الضفة الغربية، مؤكدين فيه أنّ سياسة الاحتلال فيها هي بمنزلة «ترحيل قسري للفلسطينيين»؛ حيث يعيش في المنطقة «ج» التي تشكِّل 62 % من مساحة الضفة الغربية نحو 5.8 % فقط من السكان الفلسطينيين. وأشار التقرير إلى أنّ سلطات الاحتلال تضع مخططات لدعم الاستيطان في تلك المنطقة في مقابل منع أيّ بناء

فلسطيني عبر هدم المنازل الفلسطينية، وتقييد الحركة، ورفض أي مشروعات إنمائية فلسطينية للمنطقة في سبيل تحويل الضفة الغربية إلى جيوب معزولة.

وخصّص التقرير الذي حمل عنوان «المنطقة ج والدولة الفلسطينية» قسمه الأكبر لوصف الوضع المادي والقانوني الساري في المنطقة «ج»، وسياسات الاحتلال التي تشجِّع على بناء المستوطنات وتمنع البناء الفلسطيني في المنطقة عبر هدم المنازل الفلسطينية التي أقامها أصحابها من دون ترخيص، لأنّ الاحتلال لا يمنح تراخيص بناء للفلسطينيين، وكذلك عبر رفض إقامة أي بنى تحتية، وتقييد الحركة، ومنع الفلسطينيين من الاستفادة من مصادر المياه والموارد الطبيعية الأخرى الموجودة في المنطقة «ج».

واستندت البيانات الواردة في تقرير البعثات الدبلوماسية الأوروبية إلى تقارير ومذكّرات أعدتها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الدولية والبنك الدولي، وحذّرت جميعها من التدهور الشديد لأوضاع الفلسطينيين في المنطقة «ج»، وآثار ذلك السلبية في اقتصاد الفلسطينيين.

واقترح التقرير قيام الاتحاد الأوروبي بخطوات ضاغطة على الصعيد السياسي بشأن الأوضاع في المنطقة «ج» بما فيها شرق القدس، لتغيير سياسة الاحتلال في المنطقة «ج»، وتعميق انخراط الاتحاد في القضية عبر تقديم برامج مساعدات مختلفة لتحسين أوضاع الفلسطينيين في المنطقة «ج» وتعزيز صمودهم أمام سياسات الاحتلال.

وأخذ التقرير على السلطة الفلسطينية عدم إعطائها الاهتمام الكافي لتلك المنطقة وهي تضع مشروعاتها، فلم تتطرّق خطط الإصلاح التي وضعتها السلطة لسنوات «2008-2010» تقريباً للمنطقة «ج»، ولم تقدِّم أيّ توصيات لطريقة التعامل مع احتياجات الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المنطقة. وبالطريقة نفسها لم توضِّح خطة السلطة الفلسطينية الإنمائية لسنوات «2011-2013» سبل تعامل الفلسطينيين مع المنطقة «ج» وخطّ التماس و«القدس الشرقية»، حسب التقرير.

وأشار التقرير إلى أنّ خطة رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض لبناء «مؤسسات الدولة الفلسطينية» تضمّنت بعض مشروعات البنية التحتية في المنطقة «ج»، والتي لم ترَ النور بسبب رفض الاحتلال لها رغم جهود اللجنة الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي، طبقًا للتقرير[1].

وتعبِّر هجمة الاحتلال على الخان الأحمر، بشكل مُختَزل، عن تفاقم سياسات الاحتلال في المنطقة «ج» وانهيار وعود مشروع «الدولتين»، الذي ما زالت أطراف دولية أساسية متمسكة به، بما فيها أوروبا الموحدة، وهو مشروع بدا أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد تنصّل منه عمليًّا بإعلانه القدس عاصمةً لكيان الاحتلال وإخراج مصيرها من المفاوضات تاليًا، علاوة على ما أوحي به من تراجع واشنطن عن مشروع «الدولتين» بصفته التي حدّدتها «الرباعية» خلال عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن ومن بعده باراك أوباما. لقد أعلن ترمب أنّ واشنطن لن تتدخّل لإنفاذ مشروع الدولتين إلاّ في حال رغب «الطرفان» الإسرائيلي والفلسطيني بالمضيّ قدماً في المفاوضات بشأنه[2]، وهو يشي بتراجع الولايات المتحدة عن الدفع باتجاه هذا المشروع ورهنه بالإرادة الإسرائيلية.

لقد واصل الاتحاد الأوروبي بعد موقف ترمب الذي خرج به في كانون أول/ديسمبر 2017 تمسّكه بالخيار التفاوضي وفق مشروع «الدولتين» وامتنع عمليًّا عن الانجراف خلف موقف واشنطن الجديد في مسألة القدس. لكنّ أوروبا الموحدة في الوقت ذاته لا تكاد تبرح موقفها اللفظي أو اكتفاءها بالامتناع عن الانجراف خلف الموقف الأمريكي – الإسرائيلي من دون مناوأته بوضوح والتصدِّي له عملياً؛ مثلاً بإعلان اعتراف فوري كامل بالدولة الفلسطينية و/أو بفرض عقوبات ملموسة الأثر على الجانب الإسرائيلي.

1 انظر استعراض مضمون تقرير رؤساء البعثات الدبلوماسية الأوروبية الذي يحمل عنوان «المنطقة ج والدولة الفلسطينية»، لدى:
عاميره هاس: «إسرائيل تقوم بترحيل قسري للفلسطينيين»، تقرير صحفي، صحيفة «هآرتس» العبرية، الموقع الإلكتروني، 12 كانون ثانٍ/يناير 2012.

2 The White House: Statement by President Trump on Jerusalem. December 6, 2017
https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-trump-jerusalem/

غنيّ عن القول إنّ سلوك سلطات الاحتلال بحقّ الخان الأحمر مخالف للقانون الدولي أساساً، وتبقى «القدس الشرقية» والضفة الغربية بالنسبة إلى أوروبا والمجتمع الدولي أراضي محتلة. وإنّ اقتلاع أهالي الخان الأحمر لمصلحة مشروعات التوسّع الاستيطاني غير الشرعي يجعل هذه الحالة من التهجير القسري، بما تشتمل عليه من الهدم والاقتلاع ومصادرة الأراضي والحرمان من فرص العيش الأساسية بهدف التهجير؛ جريمةَ حرب وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة (1949).

وقد توالت التحذيرات من عشرات الدول والمنظمات والهيئات الدولية وبعضها يتبع الأمم المتحدة، وأصدرت بلاغات للإعراب عن قلقها من حملة التدمير الإسرائيلية في هذا التجمّع السكاني المهمّش والمهدّد، أو أرسلت مبعوثين عنها لزيارة الخان الأحمر وإظهار التضامن مع المواطنين الفلسطينيين فيها. وحذّرت هذه المواقف من أنّ أوامر الهدم الصادرة بحق الفلسطينيين في هذه المنطقة تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي. ولم يَغِب عن تلك التحذيرات قرع النواقيس من أنّ توسيع المستوطنات المحيطة بالقدس، عن طريق قطع الضفة الغربية إلى شطرين، وعزل القدس بالكامل عن مناطق الضفة، هو عمل يهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

وقد تميّزت قضية الخان الأحمر باهتمام واضح نسبياً على المستوى الدولي، بما تعبِّر عنه من أهمية متجاوزة لنطاق هذا التجمّع وبما تنطوي عليه من دلالة بالنسبة إلى منحى التوسّع الاستيطاني ومحاولة تأبيد الهيمنة الاحتلالية على شرق القدس وأراضي (ج) في الضفة الغربية. وتكاد قضية الخان الأحمر وما يشبهها من تجمعات سكانية في الضفة تبدو اختباراً ميدانياً مرئياً لما تبقى من فرص لدولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي وفق وعود مشروع «الدولتين». وقد صدرت بلاغات وتصريحات متعددة على المستوى الدولي تعبِّر عن هذا المعنى، بما فيها عن قناصل تسع دول أوروبية أعاقت سلطات الاحتلال وصولهم إلى الخان الأحمر للتضامن مع الأهالي المهددين بالاقتلاع. وأعلن القنصل الفرنسي العام في القدس بيير كوشار، متحدثاً باسمهم أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة غير قانونية وتتناقض مع القانون الدولي وميثاق

جنيف، وقال إن فرنسا ومعها دول الاتحاد الأوروبي تعتبر منطقة الخان الأحمر جزءاً من الدولة الفلسطينية وترفض ترحيل سكانها الذين هُجِّروا من أرضهم الأصلية قبل سبعين عاماً، وأكد مجدداً دعم بلاده للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المهددة من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الخطيرة، وحذّر من خطورة الوضع على الأرض مشدداً على ضرورة العمل على تحقيق «حل الدولتين»[1].

وينسجم هذا الموقف مع تصريح أصدرته الناطقة باسم وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية يوم 4 تموز/ يوليو 2018، أعربت فيه عن «قلقها الشديد إزاء الوضع الراهن في قرية خان الأحمر الفلسطينية الواقعة في الضفة الغربية التي أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدمها قد تنفذ في وقت قريب جداً»، وأدانت هدم جيش الاحتلال عدّة مساكن في قرية أبو نوار الفلسطينية في الضفة الغربية. وقالت الناطقة إنّ هذه التدابير والمخاوف الناتجة عنها «تؤدِّي إلى تدهور الظروف المعيشية للسكان التي تعتريها الهشاشة أساساً. وعلاوة على ذلك تقع هاتان البلدتان في منطقة ضرورية من أجل استمرارية دولة فلسطينية في المستقبل وبالتالي من أجل ديمومة حل الدولتين، الذي بات اليوم مهدداً بسبب قرارات السلطات الإسرائيلية». وقالت إنّ «أعمال هدم البنى التحتية والمساكن في الضفة الغربية، التي تؤدي إلى إجلاء السكان ونزوحهم القسري، تتنافى مع القانون الدولي الإنساني وخاصة مع اتفاقية جنيف الرابعة». ودعت فرنسا سلطات الاحتلال إلى «عدم تنفيذ أوامر الهدم التي تستهدف المساكن البدوية في الضفة الغربية وإلى الامتناع عن اتخاذ أي تدبير من شأنه توسيع نطاق الاستيطان المخالف للقانون الدولي أو تعزيز استدامته، وفق ما شدّد عليه القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة»، وأعلنت باريس أنها ستواصل مراقبة هذا الموضوع عن قرب بالتعاون مع شركائها الأوروبيين[2].

1 مقابلة مع تلفزيون فلسطين، مساء يوم 5 تموز/ يوليو 2018.
2 موقع القنصلية العامة الفرنسية في القدس، تاريخ الدخول 16 تموز/ يوليو 2018
https://jerusalem.consulfrance.org

وضمن فيْض من البيانات والبلاغات صدرت، مثلاً، عريضة موسّعة[1] في حزيران/ يونيو 2018 حاملة توقيعات أكثر من ثلاثمئة شخصية دولية ندّدت بمخطط الترحيل القسري للتجمع السكاني الفلسطيني الواقع شرقي القدس، وضمن الموقعين عليها تسعون رئيس حكومة حاليًّا وسابقًا، علاوة على حائزين جائزة نوبل، ومثقفين وفنانين وكتّاب معروفين عالمياً، بالإضافة إلى قيادات دينية ورموز من المجتمع المدني العالمي. وجاءت لغة العريضة واضحة ومباشرة بوصف هذا الترحيل القسري بأنه «جريمة حرب»، وحمّلت المسؤولية عنها كلا من رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وما يسمى بوزير «الدفاع» أفيغدور ليبرمان ولقضاة المحكمة الاسرائيلية العليا أيضاً بصفتهم الذين أصدروا قرار هدم المنازل والمنشآت في الخان الأحمر، علاوة على مسؤولية الحكومة السياسية والإدارية عن هذه الخطوة.

ورغم نبرة التنديد في المجتمع الدولي، وبضمنه هيئات تابعة للأمم المتحدة، بما يجري بحق الخان الأحمر؛ إلاّ أنّ حكومة الاحتلال تضمن إلى جانبها انحيازاً غير مسبوق من الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترمب، مع اقتصار المواقف الدولية المندِّدة على الجانب اللفظي غالباً من دون أن تترتّب عليها إجراءات عملية أو خطوات ذات تأثير رادع.

إنّ أسبقيّات التراخي مع الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة تشجِّع حكومة الاحتلال على التمادي فيها، وتقاعس المجتمع الدولي عن نبذ سياسات الاحتلال أو وصمها بما تستحقّ من أوصاف تُحاكي واقعَها؛ من شأنه أن يُغري قيادة الاحتلال على الإسراف فيها. لقد سحبت الأمم المتحدة في سنة 2017 تقريراً مهمّاً[2] أصدرته لجنتها لغربي آسيا «الإسكوا»، لمجرد أنه انطوى على بيان بعض سياسات «الأبارتايد» الإسرائيلي وسمّاها على هذا النحو. وليس من شكّ في أنّ لمثل هذه الخطوات «الانسحابية»

1 صدرت العريضة يوم 11 حزيران/ يونيو 2018 تحت عنوان FORCIBLE TRANSFER IS A WAR CRIME باللغتين الإنجليزية والعبرية.

2 UN - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid Palestine and the Israeli Occupation, Issue No. 1, Beirut 2017.

مفعولاً كابحاً لجاهزية المجتمع الدولي على تحذير الاحتلال وعزله وفرض إجراءات عقابية عليه جراء ما يقترفه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وما يرتكبه من جرائم حرب كما يتجلّى في حالة الخان الأحمر مثلاً.

عدوان رمزي على أوروبا بتدمير «مساعداتها»

جدير بالنظر إلى أنّ اعتداءات الهدم المتكررة التي ترتكبها قوات الاحتلال على منشآت في الخان الأحمر وغيره من التجمّعات البدوية الفلسطينية الواقعة شرقي القدس وفي الضفة الغربية، مثل تجمّع أبو نوار الذي يتشكّل من عرب الجهالين أيضاً؛ تنطوي على تخريب مساعدات مقدّمة من دول مانحة أوروبية.

وقد ظلّت قضية الاعتداءات على المنشآت التي موّلها الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية في هذه التجمّعات وفي مواقع غيرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، قضية متروكة من دون إثارة جادة من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التي قدّمت هذه المساعدات من أموال دافعي الضرائب فيها، بما يجعلها بمنزلة اعتداء رمزي على مصالح دول أوروبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ بعض هذه المرافق يحمل شارات وأعلامًا أوروبية بوضوح، كما في مدرسة تجمّع أبو نوار شرقي القدس مثلاً التي أقدمت قوات الاحتلال على هدمها وتخريبها مراراً. ومن المفارقات ذات الصلة؛ أنّ هذه المساعدات يتم احتسابها في تقارير «المساعدة الإنمائية» الأوروبية على أنها مقدّمة لمصلحة الشعب الفلسطيني من دون إشارات واضحة إلى حجم التدمير الإسرائيلي بحقها، وبعضه تدمير منهجي، أو الإشارة إلى المصادرة المتعمدة لمساعدات تحملها وفود رسمية أوروبية[1].

وقدّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إجمالي قيمة أموال المساعدات الأوروبية التي أهدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقواتها منذ سنة 2001 حتى 2016 بحوالي 65 مليون يورو، منها 23 مليون يورو خلال العدوان الحربي على قطاع غزة

1 كما جرى مثلاً في أيلول/ سبتمبر 2013 مع بعثة من الدبلوماسيين الأوروبيين كانت في طريقها إلى تجمّع خربة مكحول في الأغوار الشمالية التي أقدمت سلطات الاحتلال على هدمها بشكل متكرر، فقد منعت قوات الاحتلال البعثة من الوصول إلى المنطقة واعتدت عليها بعنف وصادرت مساعدات كانت بحوزتها مخصصة للقرية.

صيف سنة 2014. واتهم المرصد، في تقرير أصدره في هذا الشأن، أطرافاً أوروبية بالصمت والتواطؤ تجاه الانتهاكات الإسرائيلية هذه، ودعا مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى القيام بالتحقيقات والتحريات المطلوبة، وإظهار البيانات المتعلقة بأعمال الهدم للجهات المختصة والصحافة والرأي العام، ومطالبة السلطات الإسرائيلية بالتعويضات اللازمة، وفرض العقوبات عليها إذا استمرت بهذه الممارسات، مطالباً بعدم توقف الدعم والاستثمار الأوروبي للمناطق المتضررة.[1]

وتأتي قضية الخان الأحمر في صميم ملف التدمير المنهجي الإسرائيلي للمساعدات الأوروبية، فقد منح الاتحاد الأوروبي أولويةً في عمليات التمويل للبلدات والتجمّعات البدوية المهمّشة والمهددة بالاقتلاع في شرقي القدس وعموم المنطقة (ج)، في حين واصلت سلطات الاحتلال أعمال التدمير والإتلاف والمصادرة بحقها مع وتيرة متصاعدة بشكل ملحوظ؛ كما توثِّق ذلك تقارير دورية تصدر عن مكتب الاتحاد الأوروبي التمثيلي (للضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا) كل ستة شهور.

وحسب هذا التوثيق الأوروبي الرسمي؛ فقد بلغ العدد الإجمالي للمنشآت التي استهدفتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية خلال سنة 2016 والممولة من قبل الاتحاد الأوروبي أو دوله الأعضاء 182 منشأة، وبلغت إجمالي الخسائر المالية المترتبة عليها أكثر من نصف مليون يورو (557,378 يورو). وفي أول شهرين فقط من عام 2017، هُدمت 50 منشأة ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية، ما ألحق خسائر مالية وصلت إلى 110 ألف يورو، مع مخاطر تتهدّد عشرات المنشآت الأخرى الشبيهة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي بمئات ألوف اليوروات من خلال إصدار أوامر وقف العمل والهدم.

وتجسِّد هذه المعطيات الإحصائية أبعاداً جسيمة من معاناة الفلسطينيين في التجمّعات المهمّشة والمهددة بالطرد، فهي بمنزلة إعطاب لمقومات حياتهم الأساسية مثل صهاريج

1 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان: «مساعدات مهدرة» تدمير إسرائيل المتكرر لمشاريع ممولة أوروبياً في الأراضي الفلسطينية (تقرير). جنيف، حزيران/ يونيو 2016.

المياه وألواح الطاقة الشمسية للحصول على الكهرباء والغرف الفصلية المدرسية المتواضعة والمرافق الصحية البدائية، بما يضغط على المواطنين الفلسطينيين في حياتهم اليومية ويتسبّب في إذكاء التهجير القسري.

ويسجِّل مكتب الاتحاد الأوروبي التمثيلي، في هذا الصدد أنّ «الأمر المثير للقلق بشكل خاص يتعلق بالتطورات المرتبطة بالخطط الإسرائيلية لإعادة توطين البدو والرعاة في المنطقة ج، خاصة الخان الأحمر، وهو تجمع بدوي متواجد مباشرة شرق منطقة E1 بالقرب من الطريق السريع «القدس-معاليه أدوميم»، وسطح البحر وهو تجمع بدوي متواجد في أريحا، وقضية سوسيا وهي تجمع لرعاة المواشي متواجدين في مرتفعات الخليل الجنوبية، والبيئة القسرية العامة في المنطقة ج التي تواجه السكان هناك، ومن الأمثلة على ذلك خربة طانا وهي تجمع سكاني موجود في محافظة نابلس واجه العديد من موجات الهدم»[1].



1 Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA): Six-Month Report on Demolitions and Confiscations of EU funded structures in Area C, September 2016 - February 2017

مواقف حقوقية على المستوى الدولي

عبّرت العديد من الهيئات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عن موقفها من قضية الخان الأحمر في تقارير وبيانات وتصريحات متلاحقة واكَب بعضها تطوّرات القضية. وصدرت مواقف في هذا الشأن عن هيئات ومواقع مختصة في الأمم المتحدة، ومنظمات تتصدّرها دولياً «العفو الدولية»، ومن أبرزها في فلسطين المحتلة «بتسيلم» الإسرائيلية، علاوة على ما جاء في العريضة التي حملت توقيع حشد من الشخصيات البارزة حول العالم.

وفي سياق الموقف من قضية الخان الأحمر؛ أكد الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً، أنّ نظام التخطيط الذي تعتمده سلطات الاحتلال في «المنطقة «ج» بالضفة الغربية، نظام تمييزي ولا يتوافق مع متطلبات القانون الدولي. ويضيف مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنّ أي أعمال هدم تتم في هذا السياق، من المُرجّح أن تُصنَف بأنها إجلاء قسري وانتهاك للحق في السكن، كما يحظر القانون الإنساني الدولي قيام قوة الاحتلال بتدمير أو مصادرة الممتلكات الخاص، ويؤكد أنّ تدمير تجمع خان الأحمر إن أدّى في النهاية إلى النقل القسري لسكانه من قبل القوة المحتلة؛ فإنّ القانون الإنساني الدولي يحظر النقل الإجباري لسكان أرض محتلة، بغض النظر عن الدافع[1].

وفي تفاصيل المواقف الحقوقية بشأن قضية الخان الأحمر، جاءت على سبيل المثال سلسلة البيانات والتصريحات التي أصدرتها «العفو الدولية»، ومنها بيان أصدرته في الخامس من أيلول/ سبتمبر 2018 حذّرت فيه من أنّ «المحكمة العليا الإسرائيلية تصادق على جريمة حرب»[2]، ثم جاء بيانها اللاحق في مطلع تشرين أول/أكتوبر

1 مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيان صحفي، مركز أنباء الأمم المتحدة، 3 تموز/ يوليو 2018.
1012022/07/https://news.un.org/ar/story/2018

2 israel-opt-israeli-court-approves-a-/09/https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018
/war-crime-by-ruling-in-favour-of-demolishing-the-entire-village-of-khan-al-ahmar

2018 ليؤكد أنّ التوجّه إلى الهدم والإخلاء في الخان الأحمر هو «جريمة حرب وعمل قاسٍ»، مشيرة إلى أنّ «عملية الهدم المزمعة لقرية الخان الأحمر والتهجير القسري لسكانها، لإفساح الطريق أمام بناء المستوطنات اليهودية غير القانونية؛ هي بمنزلة جريمة حرب تُثبت ازدراء الحكومة الإسرائيلية التام للفلسطينيين»[1].



وأدرجت «العفو الدولية» قضية الخان الأحمر ضمن حملاتها، مسلّطة الأضواء على حالة مدرستها المهددة بالهدم[2]، وأطلقت مع منظمة «صوت يهودي من أجل السلام»، حملة على تويتر يوم 30 أيلول/ سبتمبر 2018 ضد هدم الخان الأحمر وتهجير

1 israel-opt-demolition-of-palestinian-/10/https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018 /village-of-khan-al-ahmar-is-cruel-blow-and-war-crime

2 https://www.amnesty.org/en/latest/news/201809//the-palestinian-children-who-went-back-to-school-early-to-stop-it-being-demolished/

سكانها، بهدف الضغط على سلطات الاحتلال قبل إجراء الهدم الذي كان مخططاً له مطلع تشرين أول/أكتوبر 2018. وقد انقضت المهلة المحددة من دون أن تتمكّن سلطات الاحتلال من تنفيذ الهدم والاقتلاع، خاصة مع الفعاليات الجماهيرية وحالة التأهّب المتواصلة لدى أهالي الخان الأحمر، علاوة على انضمام مئات المعتصمين من الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب من خارج الخان الأحمر إلى الأهالي. ويُلاحظ أنّ حملة الهدم المقررة في هذا التاريخ تزامنت مع الاستعدادات لزيارة المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل إلى فلسطين المحتلة، وقد أطلق أطفال الخان الأحمر مناشدة لها بأن تتدخّل لوقف الإجراء، فتناقلت وسائل إعلام إسرائيلية أنباء عن أنّ ميركل حذّرت من أنها ستضطر إلى إلغاء زيارتها إن تم هدم الخان الأحمر، لكنْ تحاشت خلال الزيارة توجيه انتقادات للاحتلال الإسرائيلي في هذا الشأن خلافاً لما ورد في التقارير واكتفت خلال زيارتها ما يسمى «متحف إسرائيل» في القدس بالقول «إنه قرار إسرائيل». ويجسِّد هذا الموقف طبيعة التراخي في المواقف الأوروبية وضعف استجابة القيادة السياسية للتوصيات التي تأتي في التقارير التي يرفعها الدبلوماسيون والخبراء والمنظمات الحقوقية[1].

وتشير منظمة «هيومن رايتس ووتش» بخصوص هذه القضية إلى أنّ القانون الدولي يحظر على قوة الاحتلال تدمير الممتلكات، بما فيها المدارس، ما لم يكن ذلك «ضرورياً للغاية للعمليات العسكرية»، كما أنّ نقل المدنيين ضمن الأراضي المحتلة، إما عن طريق القوة المباشرة أو الإكراه غير المباشر إلى مكان ليس من اختيارهم، هو جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية».

1 انظر مثلاً ما نقلته صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية التي تصدر بالإنجليزية على موقعها الإلكتروني بشأن ميركل والخان الأحمر مع الفارق بين التحذير المنسوب لها يوم 3 تشرين أول/أكتوبر 2018 والتصريح الفعلي الذي أدلت به بعد يوم واحد من ذلك:
https://www.jpost.com/Israel-News/Angela-Merkel-will-cancel-her-Israel-visit-if-Khan-al-Ahmar-is-evacuated-568533
https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/WATCH-Khan-al-Ahmar-activits-demonstrate-outside-Presidents-home-568657

وتضيف المنظمة في تقرير إعلامي لها بهذا الشأن: «يجب أن يعرف المسؤولون الإسرائيليون أنّ الهدم وأيّ تهجير ناتج للسكان قد يُخضعهم للتحقيق الجنائي. ومن واجب الدول الأخرى أيضًا ضمان احترام اتفاقيات جنيف، ويجب أن توضح للمسؤولين الإسرائيليين أنه في حالة المضي قدمًا في عملية الهدم، يمكن التحقيق مع الأشخاص المتورطين في أي أعمال إجرامية ومحاكمتهم من قبل السلطات المحلية خارج إسرائيل والتي لديها الاختصاص القضائي. الإدانة العالمية وحدها لم توقف جرائم الحرب الخطيرة خلال الاحتلال الإسرائيلي منذ 50 عامًا. طال انتظار التحرك والعدالة»[1].

ويمكن إيجاز المواقف الحقوقية الصادرة بشأن قضية الخان الأحمر في ما يأتي:

- حملة الهدم والاقتلاع ضد الخان الأحمر تتسم بالظلم والقسوة الفظيعة، كما أنها غير قانونية أيضاً، علاوة على أنها جريمة حرب.
- تستهدف سلطات الاحتلال الخان الأحمر بالهدم والتهجير القسري باستعمال ذرائع قانونية افتعلتها، بينما تواصل السلطات تعزيز المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية التي أقامتها ومنها القريبة من الخان الأحمر.
- الأمم المتحدة تعدّ الخان الأحمر وعموم الضفة الغربية وشرق القدس بما فيها المنطقة «ج» أرضاً محتلة، ولا يحقّ لدولة الاحتلال إعادة توطين مواطنيها فيها، ولا يحقّ لها اتخاذ أيِّ إجراءات تُغيّر من طبيعة حياة السكان الأصليين من دون الرجوع إليهم والتشاور معهم.
- سياسة الاحتلال الاستيطانية وتدمير ممتلكات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وتهجيرهم القسري، تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وتُعد جرائم حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. منذ حزيران/ يونيو 1967، أقدمت سلطات الاحتلال على إخلاء مجتمعات فلسطينيية بأكملها

1 هيومن رايتس ووتش: «تجمّع فلسطيني قد يواجه التدمير – المحكمة الإسرائيلية العليا تُعطي الضوء الأخضر لتدمير الخان الأحمر»، تقرير إعلامي منشور على الموقع بتاريخ 2018/9/16.
https://www.hrw.org/ar/news/322544/ 2018/09/16

بالقوة وتهجيرها قسراً، وأتت سياسة الهدم التي تتبعها على أكثر من خمسين ألف منزل ومنشأة تتبع للفلسطينيين.

- تتذرّع المحكمة العليا الإسرائيلية في قراراتها التي تشرعن هدم الخان الأحمر بأنّ القرية بنيت من دون تراخيص بناء ذات صلة، رغم أنه من المستحيل بالنسبة إلى الفلسطينيين الحصول عليها في مناطق «ج» من الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الإدارية والأمنية المباشرة للاحتلال.
- نظام التخطيط الذي تعتمده سلطات الاحتلال في «المنطقة «ج» بالضفة الغربية، نظام تمييزي ولا يتوافق مع متطلبات القانون الدولي. وأي أعمال هدم تتم في هذا السياق، من المُرجّح أن تُصنَف بأنها إجلاء قسري وانتهاك للحق في السكن، كما يحظر القانون الإنساني الدولي قيام قوة الاحتلال بتدمير أو مصادرة الممتلكات الخاصة. وإن كان تدمير تجمع خان الأحمر سيؤدي في النهاية إلى النقل القسري لسكانه من قبل القوة المحتلة؛ فإنّ القانون الإنساني الدولي يحظر النقل الإجباري لسكان أرض محتلة، بغض النظر عن الدافع.
- سلطات الاحتلال مدعوّة إلى عدم المضي قدماً في خطط تدمير الخان الأحمر، وعليها احترام حقوق سكانه في البقاء في أرضهم والعمل لأن يكون وضعهم نظامياً[1].
- تحذير قادة الاحتلال الإسرائيلي من أنّ حملة الهدم والاقتلاع والتهجير القسري بحق أهالي الخان الأحمر قد يُخضِعهم للعدالة الجنائية الدولية، سواء في المحكمة الجنائية الدولية أو لدى جهات الاختصاص القضائي في بلدان تختص أنظمتها بالعدالة الجنائية الدولية أيضاً.
- على المجتمع الدولي ممارسة الضغوط على الاحتلال وفرض إجراءات صارمة بحقه، وضمان احترام اتفاقيات جنيف، وعدم الاكتفاء بإدانة جرائم الحرب والانتهاكات من دون خطوات رادعة.

1 ورد هذا بصفة خاصة ضمن موقف الأمم المتحدة من القضية.

خلاصات ومؤشرات

تشير قضية الخان الأحمر وتفاعلاتها إلى مؤشرات جسيمة متضافرة وإلى خلاصات متعددة، تتمثّل في:

- **استعلاء نظام «الأبارتايد» الإسرائيلي على مرأى من العالم، فقضية الخان الأحمر مرئية بوضوح للمجتمع الدولي، وعايَنت هيئاتٌ دولية وبعثات دبلوماسية تطوّراتها مباشرة.**

- **نضوج مرحلة متفاقمة من فرض الأمر الواقع الاحتلالي شرقي القدس وفي عمق الضفة الغربية وصولاً إلى الأغوار، مع تسارع التوجّه إلى تقسيم الضفة الغربية وقطع طريق التواصل الجغرافي الفلسطيني ضمنها بين شمال الضفة وجنوبها، وبين عموم الضفة والقدس.**

- **التأثير الجسيم للهيمنة الاحتلالية على الأرض الفلسطينية، وللتداعيات المتأخرة لاتفاق أوسلو في تصنيف أراضي الضفة إلى مناطق يقع معظمها تحت سيطرة إسرائيلية حصرية أو شبه حصرية إدارياً وأمنياً (المنطقة ج).**

- **حالة الانكشاف التي تواجهها تجمّعات فلسطينية واقعة شرقي القدس وفي الأغوار، وإصرار سلطات الاحتلال على الاستفراد بها خدمةً لأهدافها التوسّعية والاستيطانية والاستراتيجية، وهو ما تجسِّده حالة الخان الأحمر بوضوح. وتبدو التجمّعات البدوية في مرمى هذا الاستهداف، سواء في الضفة الغربية أم في قرى النقب غير المعترف بها من جانب سلطات الاحتلال.**

- **واصَلت حكومة الاحتلال وسلطاتها تجاهل المواقف المندِّدة والمحذّرة كافّة التي صدرت من المجتمع الدولي ومن المجتمع المدني العالمي للعدول عن الحملة على الخان الأحمر وتأكيد بعض هذه المواقف أنها تمثل جريمة حرب، لكنّ صمود الأهالي في الموقع واستعصاءهم على محاولة الاقتلاع الوحشية؛ أحدثا على ما يبدو أثراً مؤكداً في إذكاء المواقف المندّدة بحملة الهدم والتهجير القسري عبر العالم، وقد اضطرت منظومة الاحتلال إلى التراجع النسبي في اليوم التالي عبر المؤسسة القضائية ذاتها.**

- تزامُن تصعيد هذه الحملة مع تماهي الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترمب مع المواقف الإسرائيلية من القضية الفلسطينية؛ لا سيما ما يتعلّق بالقدس منها. ويتّضح ذلك في توقيت حملة التصعيد على الخان الأحمر؛ بما في ذلك صدور قرارين من المحكمة العليا الإسرائيلية برفض التماسات الأهالي وتأييد حملة الهدم والاقتلاع بحقهم بعد أيام معدودة من افتتاح السفارة الأمريكية في القدس المحتلة.

- تضعضُع الموقف الرسمي العربي وعلوّ نبرة تطبيعية مع كيان الاحتلال مشفوعة بمؤشرات وتقارير غير مسبوقة عن تواصل وتنسيق وأواصر منعقدة بين عواصم عربية والجانب الإسرائيلي، إضافة إلى اضطراب الموقف الإقليمي مما اصطلح عليه باسم «صفقة القرن»؛ حيث ترى قيادة الاحتلال فرصة سانحة لمحاولة حسم ملفات استراتيجية منها ما يتعلق بالقدس والضفة الغربية.

- الفجوة الواضحة بين النبرة الناقدة التي تنطوي عليها البلاغات والبيانات الصادرة عن بعض الدول والهيئات الأوروبية بشأن قضية الخان الأحمر؛ وجدية المواقف السياسية على المستوى القيادي الذي ما زال يُرى فيه التراخي نحو الاحتلال والإحجام عن اتخاذ مواقف جادّة وصارمة ذات أثر رادع.

- قضية الخان الأحمر تنطوي على تهديدات متعاظمة محيقة بهذه القرية أو التجمّع بالهدم والاقتلاع والترحيل القسري في أي وقت، علاوة على أنها مؤشّر فائق الخطورة على تفاقُم مشروع التوسّع الاحتلالي في شرقي القدس وعموم المنطقة «ج»؛ خاصة التجمّعات الفلسطينية الهشّة وذات الطابع البدوي منها بصفة خاصّة. فلا تتوقف هذه القضية الساخنة على نطاق الخان الأحمر، بل تمتد نذرها لتشمل تجمّعات فلسطينية هشّة ومهمّشة، ومهددة بالطرد والترحيل القسري، وهي عموماً ذات أثر حاسم في مشروعات الاحتلال الاستراتيجية في شرقي القدس والأغوار وفي عموم المنطقة المصنّفة «ج» ضمن الضفة الغربية.



الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org